المواطنة الحاضنة للتنوّع

عبد الحسين شعبان

بيروت

حسناً فعل "منتدى الفكر العربي" حين نظم ندون بعنوان " المواطنة الحاضنة للتنوّع" لكونها مسألة راهنية وحيوية أولاً، وثانيا- لأنها تثير اختلافات بحاجة إلى حوار ونقاش حولها يساهم فيه مثقفون وباحثون وناشطون من مختلف التيارات الفكرية: اليسارية والقومية والدينية ، خصوصاً علاقة ذلك بمفهوم الدولة : هل هي دولة مدنية وأين موقع الدين فيها؟ خصوصاً وأن المواطنة العابرة للهويّات الفرعية تشتبك معها. ويعود سبب النقاش واحتدامه إلى أن الدولة العربية المعاصرة لم تستطع بعد الوصول إلى شاطئ السلام ببناء دولة المواطنة على أساس التعددية والتنوّع واحترام المواطنة الحاضنة للتنوّع والاختلاف والهويّات الفرعية. هناك من يحاول خلط مصطلح العلمانية بالدولة المدنية ، الأمر الذي يثير حساسية والتباساً بسبب تجارب بعض البلدان الاشتراكية السابقة، مثلما هناك من يحاول أن يقحم الدين بالدولة لدرجة اعتبار كل أمر خارجه إنما هو صناعة غربية واختراع مشبوه بزعم مخالفة فكرة الدولة المدنية للتراث والتاريخ والدين والإيمان، في حين أن المواطن الفرد هو الأساس، وأي مواطن لا يمكن حصره بهويّة واحدة واختزاله إلى حقل واحد. مثلما هناك من يريد قطع الصلة بالتراث بزعم أن الأخير عائقاً أمام تقدّم الدولة واندماجها بعالم الحداثة والمدنية والعلمانية ، وينسى هؤلاء أن المفهوم التغريبي الذي يدعون إليه إنما يتنكّر لمساهمة تراثنا الفكري القانوني العربي بالتراث العالمي منذ قيام دولة المدينة التي أسسها الرسول وهو دستور محمدي اعترف بالآخر ووضع قواعد أولية للبنة المواطنة بمعناها الجنيني. ثلاث إشكالات تتعلّق ببعض القضايا الخلافية ذات الخصوصية في كل مجتمع، الأمر الذي بحاجة إلى إعادة قراءة وتفسير وتأويل بما ينسجم مع روح العصر؛

أولها- الموقف من المجاميع الثقافية الدينية والإثنية والسلالية واللغوية .وثانيها – الموقف من حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل ، علماً بأن الدول العربية كانت وقعت على " اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة " أي اتفاقية سيداو لعام 1979 لكنها ما تزال تتحفظ على بعض موادها .

وثالثها- نظام العقوبات والحدود والذي يتعارض في بعض قواعده مع اللوائح الدولية بهذا الخصوص. وتلك جميعها تندرج في إطار منظومة حقوق الإنسان، فكيف السبيل للتواؤم معها بما يجعل الخصوصية رفداً للفكرة الشمولية ، من خلال التفاعل بينهما؟ فثمة من يوقّر فكرة المواطنة الحاضنة ، وهناك من يحقّرها ، والأخير ينظر إليها نظرة أحادية وليست واحدية، في حين أن الأول يعتبر التنوّع عامل إثراء وإخصاب وليس عامل إفقار وإجداب، وهو أساس فلسفة المستقبل للمجتمعات الآمنة – السلمية. فالمجتمعات الآحادية تتراجع في حين أن المجتمعات الموحّدة المتعددة الثقافات تتلاقح وتتقدّم، ولهذا يقتضي منّا فهم العالم المعاصر المتعدد المتنوّع المتسامح المتشارك المفتوح المتواصل الذي يتّسع للحوار؛ وسيكون مثل هذا المجتمع حاضناً للتنوّع ومشجعاً على التفاعل، على أساس الشراكة والمشاركة في الوطن الواحد في ظلّ حكم القانون، والعدالة وخصوصاً العدالة الاجتماعية.

ادعاء الأفضليات

ولذلك فهي ضد الاستعلاء والتمييز والهيمنة وادعاء الأفضليات واحتكار الحقيقة. ولا بدّ من مصالحة حقيقية بين المواطن والدولة بحيث يشعر المواطن أن الدولة هي دولته ، وأن الدولة لا تشعر أن المواطن عدوّها وأن السلطة تأتي وتذهب لخدمته، علماً بأن هناك خلطاً بين الدولة والسلطة، وأحياناً تتغوّل الأخيرة على الأولى وتحاول ابتلاعها لأغراض سياسية أو دينية أو قومية أو فكرية أو اجتماعية أو اقتصادية أو عسكرية أو شخصية أو غيرها، وقد حكمت المجتمعات منذ فجر التاريخ بواسطة قواعد مدنية واجتماعية ودينية ذات بُعد إيماني وأخلاقي وقانوني، وذلك جزء من منظومة حياتية تعكس درجة تطور المجتمع، علماً بأن القانون هو الذي ينظم علاقة الفرد والمجتمع بالدولة ويقوم بالفصل في النزاعات بينها بواسطة القضاء، الذي سيترتب جزاءً لمن يمتثل أو يخالف قواعد القانون بواسطة جهاز تنفيذي (حكومة(. إن غياب الاعتراف بالمواطنة الحاضنة للتنوّع قاد إلى أعمال عنف وحروب ونزاعات ويكفي أن نتذكر مأساة البوسنة والهرسك التي راح ضحيتها الآلاف من المسلمين، والنزاع بين قبيلتي التوتو والهوتسي في رواندا الذي ذهب ضحيته نحو مليون إنسان. ولا يكفي تسطير المبادئ للمواطنة الحاضنة في الدستور، بل لا بدّ من نشر ثقافة التسامح والتربية عليه ونبذ التعصب ووليده التطرف ونتاجهما العنف والإرهاب، ويمكن للدولة أن تلعب دوراً جامعاً في تأمين الحق في التعليم المتوازن والقائم على أساس قبول التنوّع والتعددية ومبادئ المواطنة المتساوية ، وهو ما أكّده نداء عمان الذي صدر عن الندوة الذي اعتبر المواطنة الركيزة الأساسية في الدولة العصرية، لاسيّما بتكافؤ الفرص وتحقيق المساواة الفعلية والشراكة الحقيقية والمشاركة الفاعلة ، وهو ما ينسجم مع قيمنا الإنسانية وتراثنا العربي والإسلامي والتطور الكوني، ودعا إلى إبرام عقد اجتماعي جديد لتعزيز شرعية الحكم وبناء قواعد مشتركة للعيش معاً في إطار المواطنة الحاضنة للتنوّع وتحت حكم القانون.

□ باحث ومفكر عربي

سعادة السفير الإيراني

عبد الكريم يحيى الزيباري

دهوك

كتاب وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، عراب الاتفاق النووي الإيراني نال شهرةً وأعيد طبعه مرات، وأصلهُ محاورة طويلة مع طالب الماجستير محمد مهدي راجي (2012 -2010).

سنة 2001 طلب من وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي 2005 -1997 أنْ يبعثه سفيراً إلى ماليزيا لعلاقته الطيبة مع مهاتير محمد. رفضَ خرازي: تريد استراحة؟ ردَّ ظريف: ألا يحقُّ لي أنْ أستريحَ قليلاً بعد 25 سنة خدمة؟ محمد جواد ظريف، سعادة السفير، ص247.

آب 2002 ظريف المندوب الإيراني الدائم في الأمم المتحدة، أرسل تقريراً إلى طهران بخصوص رغبة واشنطن في التفاوض المباشر مع إيران بخصوص غزو العراق.

لمَا لامسته واشنطن من ثمرات التَفاوض المباشر عند غزوها أفغانستان.

والمحافظون المتشددون في طهران لا يثقون بأمريكا التي وضعتهم ضمن محور الشر. المرشد الأعلى فاجأهم بقرار الموافقة على التفاوض المباشر كضرورة للوقاية من مخاطر أمريكا في المنطقة. كان ظريف مقيماً في نيويورك آنذاك، وعليه العودة إلى طهران قبل جلسة المفاوضات للاطلاع على الشروط، ويغادر إلى أوروبا، ليعود بتقرير إلى طهران. بعد جلستين في باريس وجنيف احتلوا بغداد. الجلسة الثالثة في جنيف أيضاً بعد الاحتلال، الفريق الأمريكي بقيادة زلماي خليل زاد، والإيراني بقيادة ظريف، الذي صحّح لهم الكثير من المعلومات الخاطئة حول تنظيمات حزب البعث وفصائل المقاومة العراقية. وسأل زاد عن وجود قيادات القاعدة الإرهابية في سجون طهران، فكانت الجلسة الأخيرة، لأنَّ الساسة في واشنطن وطهران تأكدوا من انعدام الثقة وأنَّ أحدهما يخدع الآخر، ومن الضرورة إيقاف هذه المفاوضات كرقصة في الظلام.

يعترف ظريف بأنَّه لا يتوقع غزواً أمريكياً قريباً لإيران، لأنَّ واشنطن فقد انتظرت اثنتي عشرة سنة عقوبات على بغداد، قبل أنْ تبتلعها لقمةً سائغة! فكم عليها أنْ تنتظرَ لإضعاف طهران؟ يعترف ظريف بأنَّ إيران أنفقت أموالاً طائلة في سبيل تمكين إيران. فيسأله راجي (هل كانت تمكيناً لإيران لمقاومة أمريكا؟ لا، كنا نصنع تأثيراً، ولم تكن أمريكا ترغب أبداً في أنْ يكون لنا تأثير، ولهذا كانت تلقي العقبات في وجهنا، وكانت مخطئة دائما. وكان هذا ما ذكرته من أخطائنا، ولكن كل البلاد قد أخطأت، ولا يوجد بلد مصيب دائما، وتبقى المشكلة في أنَّنا لا نتراجع عن هذه الأخطاء. في الحقيقة، صرفنا من مخزوننا، ولا نملك الآن زيادة في رأس المال، كما أن تواجدنا في أفغانستان والعراق يضعفنا، ولن أدخل في جزئيات هذا الأمر، لأنها سرية.

شكل خاطئ

هذه الأحداث تدل على أن السياسات تُنَفَّذ بشكل خاطئ.

لقد عانينا دائما النقص في بعض المجالات، وأضيف إليها الآن أننا نعاني أخطاء تنفيذية/ ص449).

لأنَّ ظريف يفهم سياسات واشنطن، يسمُّونه ساخرين: السيد واشنطن! والخاسر ساخر، والسَّاخر جاهل، وقال اليهود لنبيهم موسى (قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا؟ قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ).

ظريف يفهم جَيداً أنَّ واشنطن تستدرج طهران، وتستنزفها في سوريا والعراق ولبنان واليمن؟

وعايش العشرة سنوات من الاحتلال- لننتقل إلى اللغة الدبلوماسية ونقول- بعد عشر سنوات من وجود الاتحاد السوفيتي في أفغانستان 1979- 1989 انهار الاتحاد السوفيتي وتفكك. ما هي التفاصيل السريَّة للوجود الإيراني في العراق؟

ما هي السياسات الخاطئة التي نَفَّذتها طهران في بغداد، ويرفض ظريف الخوض في جزئياتها؟ بالتأكيد لن نسأل: ما هي نتائج هذه السياسات الخاطئة ونحن نعيش هذا الخراب!

الأثر الوضعي التجريبي في منهجية المدرسة السلوكية

محمد أبو النواعير

بغداد

المدرسة السلوكية :

نشأت المدرسة السلوكية في أوقات متأخرة من نهاية القرن التاسع عشر بداية القرن العشرين، عندما حاول عدد من علماء النفس، إدخال المنهج العلمي التجريبي، على أدوات الاشتغال في علم النفس، جاء هذا المجال من الدراسة كرد فعل لعلم النفس في القرن التاسع عشر ، والذي استخدم الفحص الذاتي لأفكار الفرد ومشاعره لفحص الإنسان، معتمدا على قواعد الاستبطان الفرويدي النفسي الداخلي، دون الأخذ بالحسبان منهج التأثير البيئي على مكامن ومحركات السلوك الإنساني الظاهري، لذا جاءت المنهجية السلوكية،كنظرية علمية، تعمد إلى دراسة تغييرات السلوك الإنساني، والتي يمكن ملاحظتها وإخضاعها للقياس، مما ينتج عنها إمكانية السيطرة على ارتباطات التحفيز والاستجابة.

السلوكية هي موقف – طريقة لتصور القيود التجريبية عند دراسة الحالة النفسية التي يتبلور نتاجها سلوك ظاهري. وبالمعنى الدقيق للكلمة، تعتبر السلوكية كعقيدة –أو طريقة علمية لممارسة العلوم النفسية أو السلوكية نفسها.

من هذا المنطلق، يعتبر الدارس للعلوم السلوكية: هو الشخص الذي يطلب أدلة سلوكية لأي فرضية نفسية. بالنسبة لمثل هذا الشخص ، لا يوجد فرق واضح بين حالتين ذهنيتين كـ (المعتقدات ، الرغبات ، إلخ) ما لم يكن هناك فرق واضح في السلوك المرتبط بكل حالة. فمثلا : عندما يعتقد شخص ما بأنها تمطر، فإن هذا الإعتقاد لن يؤخذ به، إذا لم يكن هناك اختلاف في سلوكه بين الاعتقاد بأنها تمطر والاعتقاد بأنها لا تمطر ، فليس هناك سبب لإسناد هذا المعتقد على الآخر.

أصبحت السلوكية كاتجاه علمي رئيسي في علم النفس، من خلال أهميتها كنظرية قائلة بإمكان دراسة علم النفس البشري أو الحيواني بشكل موضوعي من خلال أفعال يمكن ملاحظتها وقياسها :(ظاهرة كسلوكيات).

هناك ثلاثة قواعد إشتراطية أساسية قامت عليها المدرسة السلوكية (مفاهيميا وإجرائيا) :

1- علم النفس هو علم السلوك، والمقصود هو أن علم النفس هو ليس علم العقل الداخلي –المستبطن كشيء آخر أو مختلف عن السلوك.

2- يمكن وصف السلوك وتفسيره دون الرجوع أو الإشارة النهائية إلى الأحداث العقلية أو العمليات النفسية الداخلية، فبحسب المدرسة السلوكية، فإن

مصادر السلوك هي مؤثرات ومحفزات وموانع خارجية (في البيئة)، وليست داخلية (في العقل ، في الرأس).

3- في سياق تطور النظرية في علم النفس ، إذا تم ، بطريقة أو بأخرى ، نشر المصطلحات أو المفاهيم العقلية في وصف السلوك أو شرحه ، عندئذٍ إما (أ) يجب إزالة هذه المصطلحات أو المفاهيم واستبدالها بمصطلحات سلوكية أو (ب) أو أن تُترجم أو تُعاد صياغتها إلى مفاهيم سلوكية، وهذا الأمر يعد من أهم الأسس في هذه المدرسة.

جذور السلوكية

ظهرت السلوكية كرد فعل على النزعة العقلية (النظرية القائلة بأن الظواهر الجسدية والنفسية لا يمكن تفسيرها في النهاية إلا من خلال المصطلحات من خلال أدوات الإبداع والعقل التفسيري.) ، وهي مقاربة ذاتية للبحث، استخدمها علماء النفس في النصف الأخير من القرن التاسع عشر. في منهج التحليل العقلي المعتم في علم النفس التقليدي، تتم دراسة العقل عن طريق القياس وفحص أفكار الفرد ومشاعره، من خلال عملية تسمى الاستبطان.

اعتبر السلوكيون أن الملاحظات الناتجة عن الأداتية العقلية، تتميز بكونها ذاتية للغاية ، وقادت إلى حصول الكثير من الإختلاف بين الباحثين، أدت

غالبًا إلى نتائج متناقضة وغير قابلة للتكرار.

مع ان بداية ظهور المدرسة السلوكية ومنهجها العلمي الوضعي التجريبي، يمتد لفترة هي أبعد من البيان الأساسي الذي أسس لها كتسمية وكمنهج، والذي ألقاه عالم النفس الأمريكي جون واتسون، عام 1913 والتي كانت بعنوان "علم النفس باعتباره وجهة نظر السلوكية" والذي سمي على نطاق واسع باسم "البيان السلوكي"، إلا أن البداية الفعلية التي بدأت منها السلوكية كنظام دراسي ومجال أكاديمي للدراسة، قد انطلقت من هذا البيان، فبينما كان القصد من الورقة هو تقديم السلوكية كمسار لعلم النفس ليصبح علمًا طبيعيًا ، أصر واتسون أيضًا على وجوب تطبيق نتائج البيانات الرقمية، ونتائج المبادئ التجريبية الناتجة عن مثل هذا العلم الطبيعي، لحل المشكلات الإنسانية والاجتماعية.

في الكتابات اللاحقة على مدى العقد التالي ، وسع واتسون تركيزه على المشكلات الاجتماعية وعلاجاتها السلوكية ، وبلغت ذروتها في كتابه الصادر

عام 1924 بعنوان "السلوكية -BEHAVIORISM) والذي تم استقباله بحماسة، كمنهج يمكن إتباعه في مشاريع تحسين النسل، والتي انتشرت بكثرة في الولايات المتحدة خلال الربع الأول من القرن العشرين، من خلال تبني أقصى درجات التفاعل الجدلي البيئي؛ الدعوة التي أطلقها واتسون، والتي تذهب إلى دور البيئة في إمكانية التحكم بالسلوكيات الاجتماعية، لخلق مجتمع يسير نحو التطور، أثارت ارتياح أصحاب الأيديولوجيا التقدمية في ذلك الوقت ، والذي تحول بعد مدة من الزمن على يد أصحاب التحليل السلوكي إلى مشاريع للتدخل المجتمعي، من أجل تحقيق أكبر قدر من الحلول للمشاكل الإجتماعية.

نظر "البيان السلوكي" لعام 1913 لواتسون إلى علم النفس على أنه علم طبيعي بهدف التنبؤ والتحكم في السلوك ، وتقدير البيئة كمحدد للسلوك ، وإمكانية كبيرة لتحسين المجتمع من خلال تطبيق مبادئ السلوك المشتقة تجريبياً، كما أكدت نظرته المتوازنة لقضية رعاية الطبيعة على التعلم –

"تكوين العادة" في بناء واطسون – كآلية رئيسية لفهم تأثير البيئة على السلوك وبالتالي تحسين التنبؤ والتحكم في السلوك. ولكن بعيدًا عن الترويج لمفهوم التعلم ، المعتمد في البحث النفسي الإجتماعي، جادل واتسون بأنه يمكن – ويجب – تطبيق المبادئ السلوكية المصدق عليها علميًا، على مجموعة واسعة من الاحتياجات والمشكلات الاجتماعية الملحة، كما يشير ربطه لهدف التنبؤ والتحكم بالتطبيق العملي للشؤون الإنسانية إلى أن سبب "تعلم الأساليب العامة والخاصة التي يمكنني من خلالها التحكم في السلوك" ، هو من أجل تعزيز التغيير الاجتماعي الذي أدى إلى تحسين المجتمع وجعل الحياة أفضل لمواطنيها.

انقسمت اتجاهات المدرسة السلوكية إلى ثلاثة أقسام أو اتجاهات :

1- السلوكية المنهجية.

2- السلوكية النفسية.

3- السلوكية التحليلية.

لكل من هذه الأنواع الثلاثة أسس تاريخية، فالسلوكية التحليلية، ترجع في جذورها التاريخية إلى الحركة الفلسفية المعروفة باسم الوضعية المنطقية، والتي تقترح بأن معنى العبارات المستخدمة في العلم يجب دراستها وفهمها من خلال ظروفها التجريبية، أو الملاحظات التي يمكن التأكد من صحتها. تُعرف هذه العقيدة الوضعية باسم "إمكانية التحقق". في علم النفس السلوكي ، يتم تأكيد وعم مثل هذا المعنى: إمكانية التحقق السلوكي التحليلي، أي الادعاء بأن المفاهيم العقلية تشير إلى الميول السلوكية وبالتالي يجب ترجمتها إلى مصطلحات سلوكية.

تؤكد السلوكية التحليلية على تجنب الموقف الميتافيزيقي المعروف باسم ثنائية المادة، وهي الثنائية القائلة بأن الحالات العقلية تحدث في مادة عقلية خاصة غير مادية (العقل غير المادي). على النقيض من ذلك ، بالنسبة للسلوكية التحليلية، فإن الاعتقاد الذي لدي عند وصولي في الوقت المحدد لموعد طب الأسنان في الساعة 2 مساء، هو يعني بأن لدي موعدًا في الساعة 2 مساءًا، لا تعني أن العقل الغير مادي هو الذي سيحدد أطر هذا اللقاء الزمانية والمكانية والفعلية.

لذا تذهب المدرسة السلوكية إلى أبعد من ذلك، حيث تعتبر أن حالة الإيمان، هي نوع من أنواع الميول الجسدية التي لها جنبة ظاهرية فعلية يمكن قياسها؛ بالإضافة إلى ذلك ، بالنسبة لعالم السلوك التحليلي ، لا يمكننا اعتبار الاعتقاد حول وصولي إلى عيادة الطبيب بشكل مستقل عن الوصول الفعلي هو خارج إطار مجموعة الميول الظاهرية السلوكية هذه، لذا ، لا يمكن اعتبار الاعتقاد بإمكانية الوصول كسبب للوصول، فالسبب والنتيجة، وجودان متميزان من الناحية المفاهيمية، إن الاعتقاد بأن لدي موعدًا في الساعة 2 مساءً لا يختلف عن وصولي ، وبالتالي لا يمكن أن يكون هذا الاعتقاد، هو جزءًا من الأسس السببية للوصول.

النوع الثاني من أنواع السلوكية هي السلوكية النفسية، تتكون الجذور التاريخية للسلوكية النفسية ، جزئيًا ، من الرابطة الكلاسيكية للتجريبيين البريطانيين ، وفي مقدمتهم جون لوك (1704-1632) وديفيد هيوم (1776-1711).

ووفقًا لمتبنيات هذه الرابطة الكلاسيكية، فإن السلوك الذكي هو نتاج التعلم البيئي، فهو نتيجة للارتباطات أو التزاوج بين الخبرات الإدراكية أو المحفزات من ناحية ، والأفكار من ناحية أخرى، يكتسب الأشخاص والحيوانات المعرفة ببيئتهم وكيفية التصرف فيها؛ وتمكّن الجنبة التجريبية للخبرات المتراكمة، من اكتشاف البنية السببية للعالم؛ الربط السببي بين الأحاث الظاهرة، هو الذي يوجد مثل هذا النوع من الذكاء في السلوك، والذي

هو علامة على هذه المعرفة.

تشترك السلوكية المنهجية في أسسها التاريخية مع السلوكية التحليلية في خضوعها لتأثير الوضعية المنطقية. كان أحد الأهداف الرئيسية للوضعية هو

توحيد علم النفس مع العلوم الطبيعية. كتب واطسون أن "علم النفس بصفته سلوكيًا يرى أنه فرع تجريبي موضوعي بحت من العلوم الطبيعية. هدفها النظري هو ... التنبؤ والتحكم ".

الوضعية المنطقية التجريبية

تعد الوضعية المنطقية استمرارا لمحاولة النزعة العلمية فرض هيمنتها وفرض منطق علمي محض، بأدواته ومناهجه وطرق تحليلية لبياناته وتأويلاته للمعطيات.

وتميزت هذه الهيمنة بإقصاء كل ما لا يدخل في العالم التجريبي المختبري والمنطق الرياضي من حضيرة العلم، بل فرضت على كل العلوم الأخرى، وبالخصوص العلوم الإنسانية منها ، "تأشيرة" دخول، متمثلة بلبس معطف الرياضيات والمنطق، كما انها عملت على إقصاء ونفي الميتافيزيقيا جملة وتفصيلا واتهامها بعدم الجدوى وغياب المعنى فيها. وتتعمد إظهار أهمية البحث العلمي الدقيق للعلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية.

فالوضعية هي زواج بين التجريبية (المعرفة المكتسبة من خلال الملاحظة والتجربة) مع نسخة من العقلانية التي تأسست في المنطق والرياضيات، ويمكن إضفاء الطابع الرسمي عليها إلى حد ما في المنطق الرمزي.

هناك أربعة محطات تأثير، ارتوت منها الوضعية المنطقية لدائرة فيينا وهي :

– تأثير الفلسفة التجريبية ونظيرتها الوضعية السابقة عليها، وخاصة عند هيوم وميل وماخ وأيضا بوانكاري.

– تأثير المنهج التجريبي كما طوره العلماء منذ منتصف القرن التاسع عشر.

– تأثير المنطق الرمزي والتحليل المنطقي للغة، كما تطورت على وجه الخصوص عند كل من فريجه ووايتهد وراسل وفيتغنشتاين.

– الاعتماد على التحليل المنطقي لمعالجة اللغة العلمية، على الرغم من أنها تحاول بناء لغة اصطناعية تتوخى تعميمها وجعلها نموذجا للغة العلم.

كان الرفض التام والقاطع، لكل شيء يتعلق بالمنهج الميتافيزيقي، هو الميزة التي اعتمدها أصحاب الوضعية المنطقية، من خلال اعتمادهم على ما

يسمى "معيار المعنى"، فكل ما لا يمكن التحقق منه تجريبيا، لا يعتبر ذا قيمة وذا معنى ويجب إلحاقه بالميتافيزيقا.

النزعة الوضعية التجريبية في المدرسة السلوكية :

مثل العلوم التي تطورت قبل ذلك ، نما علم النفس إلى حد كبير من الفلسفة ، فكريا ومؤسساتيا.

الانفصال التدريجي لعلم النفس عن الفلسفة ، الذي أصبح يمثل هوة كبيرة ومفتوحة بين منهجين متناقضين، حدث في مطلع القرن العشرين ، فقد أعيدت

عملية البناء العلمي لهذا العلم، من خلال صعود السلوكية في أمريكا خلال العقدين الثاني والثالث، ومع ذلك ، بحلول أواخر الثلاثينيات من القرنالعشرين ، كان هناك حديث واسع النطاق بين علماء النفس الأمريكيين عن التقارب بين علم النفس والفلسفة.لم تكن هذه المصالحة بأي حال من الأحوال عودة عامة إلى حالة ما قبل الطلاق (ما قبل انفصال علم النفس عن الفلسفة)، ، بل كانت تقاربًا محدداًالحركات جديدة داخل المجالين. كانت هذه المدارس الفكرية الجديدة هي الفلسفة الجديدة والوضعية المنطقية.نشأت الوضعية المنطقية في العالم الناطق بالألمانية خلال عشرينيات القرن الماضي كتأكيد على النظرة العلمية الطبيعية للعالم وجدل ضد التقليدالقوي للمثالية الألمانية، وتم تدريب معظم مؤيديها ، بما في ذلك منشئيها في دائرة فيينا الشهيرة ، كعلماء ورياضيين ومنطقين وليسوا كفلاسفة،فعباراتهم الأساسية إما تحليلية (على سبيل المثال ، جميع العزاب رجال غير متزوجين ؛ 3 + 2 (5 =) أو يمكن التحقق منها عن طريق الملاحظة (على سبيل المثال ، يقرأ هذا المقياس 43فولت)، أو لا معنى لها (على سبيل المثال، عالم الخبرة الحسية لا يمكن الوصول إليه).

في هذا النظام ثلاثي التفرع ، يمكن لنا أن نزعم بأن الفلسفة التقليدية تنتمي إلى المنطق (إذا كان تحليليًا) ، أو للعلم (إذا كان يمكن التحقق منه تجريبيًا) ، أو أنه ليس تأكيدًا حقيقيًا على الإطلاق (إذا كان بلا معنى).

بمساعدة التطورات الجديدة في المنطق ومبدأ التحقق الشهير، وضع الوضعيون المنطقيون الفلسفة المبنية على الميتافيزيقيا فيخانة الكلام الفارغ أو اللغو الغير نافع، فكل ما تبقى من الفلسفة ، في تقديرهم ، هو التحليل المنطقي للعلم ومفهومه.

وكما كان الحال في الوضعية المنطقية، نجد أن المدرسة السلوكية كانت تعتمد على المنهج المعادي لأي فكر او نزعة ميتافيزيقية لا تخضع لمبدأ التحقق، إلا أن هذا التوجه كان موجودا في المدرسة السلوكية، حتى قبل أن يندمج كلا المنهجان في بوتقة واحدة، ففي إعلانه للسلوكية عام 1913 أعرب جون ب. واتسون بوضوح، عن الرغبة في تجنب التخمين الميتافيزيقي، والتركيز بدلاً من ذلك على الواقع الحدثي الواقعي.

ووفقًا لواتسون، فإن معظم علماء السلوك الذين سيأتون بعده، سوف لن يكن هدف علم النفس عندهم هو فقط التحقيق في مجال التجربة الذاتية أو الظواهر العقلية، ولكن الأهم كان لديهم هو كيفية التنبؤ بالسلوك والتحكم فيه، فقد كانت الحجج المعيارية للسلوكية تبتني على منهجية تجريبية بشكل أساسي، على عكس الظواهر التي كشف عنها استبطان التحليل النفسي الفرويدي، فقد تم التوافق على افتراض أن الملاحظة القصدية للسلوك الظاهري، يمكن الوثوق بها وإن كانت متداخلة؛ لذا كانت الادعاءات حول السلوك قابلة للاختبار تجريبياً، ففي كل من النزعة السلوكية والوضعية المنطقية ، كان الموقف المعادي للميتافيزيقية مرتبطًا بالتجربة، حتى شكل مبدءاً صريحا أو ضمنيا لإمكانية التحقق.

في إطار تلك المتشابهات الكثيرة بين السلوكية والوضعية المنطقية، كان هناك مورد تشابه وتقارب إضافية وواضحة بين الحركتين، فمن ناحية ، كان

اتجاه كلا الحركتين يمثل نمطا منهجيًا أكثر منه موضوعيًا، فالوضعية المنطقية لم تقدم أية ادعاءات حول طبيعة العالم كما فعلت الفلسفة التقليدية ، لكنها أوصت بالتحليل اللغوي والمنطقي كأسلوب للتفلسف؛ وبالمثل ، فإن السلوكية ككل لم تقدم أي نظرية نفسية معينة ، بل أوصت باتباع منهج التحليل التجريبي للسلوك كمنهج وأسلوب في علم النفس.

ثانيًا ، غالبًا ما يصور مؤيدو السلوكية والوضعية المنطقية حركاتهم على أنها نقاط تحول في تاريخ تخصصاتهم.

على سبيل المثال ، جادل الوضعي المنطقي موريس شليك بأن الصراعات القديمة بين أنظمة الفلسفة المختلفة سوف تتبخر بمجرد أن يكشف التحليل المنطقي أن تلك الأنظمة لم تؤكد شيئًا ذا معنى، وبالمثل ، يعتقد العديد من علماء السلوك أن السلوكية ستقود علم النفس إلى مسار جديد ومثمر، يمكن من خلاله تجاهل المشكلات النفسية التقليدية (على سبيل المثال ، الفكر غير الخيالي ، عدد الصفات الحسية)، يضاف لذلك أن كلا من النزعة السلوكية والوضعية المنطقية، رفضتا الخوض في المشاكل التاريخية المتعلقة بتخصصاتهما، باعتبارها مشكلات زائفة.

التشابه الثالث المشترك بينهما، هو القناعة المشتركة بين السلوكيين والوضعيين المناطقة، والتي تذهب إلى ضرورة القضاء على المشاكل التاريخية،

وإخراجها خارج الاعتبارات العلمية والتحليلية لكلا المدرستين، وأن ذلك من شأنه أن يمهد السبيل لتحقيق تقدم تدريجي مطرد، وفي كثير من الحالات ، كان يُنظر إلى هذا التقدم على أنه كل شيء ولكنه مضمون من خلال التطبيق المتسق لأساليب التحليل المنطقي والبحث السلوكي.

بالإضافة إلى هذه المتوازيات العامة في التوجه الفكري ، تشترك النزعة السلوكية والوضعية المنطقية في أسلوب مشترك كحركات منهجية علمية دقيقة، كلاهما كانا عالمين و "صارمين" بالمعنى المعروف للمصطلح لدى ويليام جيمس.

في ضوء رفضهم للمشاكل التاريخية لأنظمتهم ، كان ينظر إلى الحركتين من الداخل والخارج على أنهما تطوران راديكاليان، ونتيجة لذلك ، تم تصدير كليهما بخطاب وتعريف علمي ينحو نحو التطرف والمبالغة، نظرًا لأن كلاهما نشأ في بيئات فكرية معادية للمثالية إلى حد ما ، فقد تم الدفاع عنهما بطريقة تميل للعدائية والجدالية.

كلا الحركتين كان يُنظر إليهما على أنهما يمثلان قفزة مهمة في تأريخ تطر الفكر البشري، وتم التعامل معهما على إنهما مفاتيح للتقدم في مجال تخصصهما، وهذا قاد إلى قيام علماء السلوك والوضعيين المنطقيين على حد سواء بالتعبير عن ادعاءات متفائلة بشدة حول الفوائد المستقبلية لدراسة الحالة الوضعية للسلوك، بناءً على افتراضاتهم المسبقة.

تم الإعلان عن السلوكية رسميًا قبل حوالي خمسة عشر عامًا من التأسيس الرسمي للوضعية المنطقية ، لكن أوجه الشبه التاريخية بين الحركتين كانت

أقرب بكثير مما توحي به هذه الحقيقة؛ فقد نشأت كلتا الحركتين من أفكار بدأت في الاندماج في عام 1910 من سلالات مختلفة من الفكر في أواخر القرن التاسع عشر، وفي كلتا الحالتين، اتخذت هذه الأفكار شكلاً أكثر تحديدًا في نهاية عشرينات القرن العشرين، ثم ازدهرت في الثلاثينيات.

بحلول أواخر الثلاثينيات ، كان من الواضح أن كلا المدرستين، كانت تمثل التوجهات المهيمنة، كل في مجال تخصصه، (في العالم الناطق باللغةالإنجليزية، على الأقل)، واستمرت فترات صعودهما خلال الأربعينيات. وفي منتصف الثلاثينيات ، بدأت كلتا الحركتين في إخضاع مناهجهما التي تمثلت في الصي التأسيسية الأولى، إلى صيغة أكثر صرامة.

مع خلفيتهما الفكرية المشتركة وتوجهاتهما الوضعية التجريبية المباشرة، كانت المدرسة السلوكية والوضعية المنطقية تميلان بشكل طبيعي لتشكيل نوع من التحالف، ولكن هذا التحالف نشأ بعد فترات طويلة من العمل الدءوب من أجل تنقية مناهجهما عن أي ذاتية استبطانية أو فلسفية تقليدية، وقبل تصاعد الاهتمام المشترك بينهما في ثلاثينيات القرن العشرين، كانت النزعة السلوكية محصورة في الغالب في أمريكا ولم تكن الوضعية المنطقية معروفة إلا قليلاً خارج أجزاء معينة من أوروبا الوسطى.

انتهت هذه العزلة الجغرافية خلال الثلاثينيات عندما بدأ نوعان من الأحداث بالظهور. أولاً ، سافر بعض علماء السلوكية البارزين إلى أوروبا ، حيث واجهوا الوضعية المنطقية ، وانخرطوا لاحقًا في حركة الوضعية المنطقية للعلم. ثانيًا ، وهو الأهم ، شهدت الثلاثينيات وصول كبار الوضعيين إلى أمريكا أثناء هجرة المثقفين الأوروبيين قبل الحرب.

بعد الهجرة الفكرية ، كانت هناك تفاعلات شخصية ، وأحيانًا تعاون مهني ، بين السلوكيين والوضعيين المناطقة؛ أخيرًا ، سيطرت على علم النفس الأمريكي ككل وجهة نظر علمية تزامنت في مخطط عريض مع وجهة النظر المشتركة للسلوكيين والمعتقدات الخاصة بالوضعية المنطقية، ففي مجالات علم النفس الأمريكية في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، انعكس هذا التكتيك في القدر الكبير من النقاش الذي تم التصويت عليه لمسائل مثل بناء النظرية، والنزعة العملية ، والمسلمات النظرية ، ولغة البيانات المادية. لقد أُطلق على هذه الفترة من الاهتمام النشط من جانب علماء النفس الأمريكيين مع فلسفة ومنهجية العلم اسم "عصر النظرية".

إن القرابة بين السلوكية والوضعية المنطقية وتأثيرهما العام على علم النفس الأمريكي هو من الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لمؤرخي

وفلاسفة علم النفس. وبالنظر إلى أوجه الشبه التاريخية والموضوعية القوية بين الحركتين ، فربما لا يكون مفاجئًا أن يُفترض عمومًا أنهما مرتبطان ببعضهما البعض في تحالف فكري متماسك.

ولن يكون ذلك من قبيل المبالغة أن نقول إن التحالف المفترض للسلوكية والوضعية المنطقية أصبح قصة مركزية في كل من التاريخ المكتوب لعلم النفس الأمريكي في القرن العشرين وفي التاريخ أو "التاريخ الشعبي" الذي يتم نشره بشكل غير رسمي بين علماء النفس الأمريكيين. المدى التي يتأصل فيها افتراض مثل هذا التحالف في العادات التاريخية المشار إليها من خلال حقيقة أن إدوين ج. جي ، أبرز مؤرخي علم النفس في أمريكا ، تعامل مع السلوكية ، وعلم السلوك ، وعلم النفس العملي ، والوضعية المنطقية كما لو كانوا مجرد جوانب من حركة واحدة.

والنصوص التاريخية القياسية والأوراق والمجلدات المتنوعة حول فلسفة علم النفس تربط في الوقت نفسه وبشكل روتيني بالسلوكية ، أو على الأقل السلوكية الجديدة ، وبالوضعية المنطقية.

ومن بين الشخصيات الأكثر شيوعًا في هذا الصدد علماء السلوك الجديد إدوارد سي تولمان ، وكلارك إل هال ، وبي إف سكينر.

وقد علق الفلاسفة أيضًا على الارتباط المفترض للسلوكية بالوضعية المنطقية ، غالبًا في سياق الحجج حول اعتماد علم النفس على نماذج عفا عليها الزمن من العلم، ومن ثم فمن المسلم به على نطاق واسع أنه كان هناك نوع من التحالف بين الحركات السلوكية والوضعية المنطقية وأنهما سيطرتا بشكل مشترك على الكثير من مساحات علم النفس الأمريكي في الجزء الاول والثاني من القرن العشرين.

مراجع المقال :

R. J. Nelson, 'Behaviorism is False', The Journal of Philsoophy, 1969.
Baum, W. M. Understanding behaviorism: Science, behavior, and culture.
New York: Harper Collins, 1994.
?Hull, C. L. Principles of Behavior: An Introduction to Behavior
Theory. Appleton-Century-Crofts. 1943.
Kendler, H. H. Behaviorism and psychology: An uneasy alliance. In: A
Century of psychology as science, ed. Koch, S. & Leary, D.. McGraw,
1985.

□ دكتوراه في النظرية السياسية/ المدرسة السلوكية المعاصرة في السياسة.